

# أثر التهرب الضريبي على الحصيلة الضريبية للدولة في ظل التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على عينة من المكلفين بالمراكز الضريبية الموحدة - السودان) (2024 - 2025م)

أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية  
جامعة العلوم والدراسات التطبيقية

د. خالد شعيب حسين

قسم المحاسبة - كلية الدراسات التجارية  
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

د. خالد محمد آدم عبدالجليل

## المستخلص:

ناقشت الدراسة أثر التهرب الضريبي على الحصيلة الضريبية للدولة في ظل التنمية المستدامة، حيث تمثلت المشكلة في ظهور العديد من حالات التلاعب في الإقرارات الضريبية المقدمة للإدارات الضريبية بهدف التحايل والتهرب من الوفاء بالإلتزامات المالية تجاه الدولة، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك المكلفين بالتهرب الضريبي والحد منه، اهتمت الدراسة بالتعرف على الدور الذي تلعبه التشريعات الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي وحث المكلفين بأهمية الضرائب ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها تأثير التنمية المستدامة بالوضع المالي للمكلف، كما يحد الإنفاق الحكومي السليم للإيرادات الضريبية من التهرب الضريبي. أوصت الدراسة بمرونة تطبيق القوانين الضريبية لتشجيع المكلفين بالسداد الطوعي للإلتزامات الضريبية، التوعية بأبعاد التنمية المستدامة يشجع المكلفين بعدم التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي، الحصيلة الضريبية، التنمية المستدامة، التشريعات الضريبية، الإقرارات الضريبية.

## The impact of tax evasion on state tax revenue in the context of sustainable development: A field study on a sample of taxpayers in (unified tax centers – Sudan) (2024- 2025)

Dr. Khalid Shoaib Hussein

Dr. Khalid Mohamed Adam

### Abstract:

The study discussed the impact of tax evasion on the tax proceeds of the state in the light of sustainable development, where the problem was the emergence of many cases of manipulation in tax returns submitted to tax administrations in order to circumvent and evade fulfilling financial obligations towards the state, the study aimed to determine the extent to which taxpayers are aware of tax evasion and to

reduce it, The study focused on identifying the role of tax legislation in combating tax evasion and urging taxpayers to recognize the importance of taxes and their role in achieving sustainable development. The study reached a number of conclusions, the most important of which are: sustainable development is affected by the financial situation of the taxpayer, and sound government spending of tax revenues limits tax evasion. The study recommended flexible application of tax laws to encourage taxpayers to voluntarily pay tax obligations. Awareness of the dimensions of sustainable development encourages taxpayers not to evade tax.

**Keywords:** Tax Evasion, Tax Revenue, Sustainable Development, Tax Legislation, Tax Declarations.

### المحور الأول: الإطار العام والدراسات السابقة

#### أولاً: الإطار العام:

#### المقدمة: Introduction

تحتاج الحكومات إلي مصادر تمويل مستدامة لتمويل البرامج الاجتماعية والاستثمارات العامة بهدف تعزيز النمو الإقتصادي والتنمية والإستمرار في تقديم خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات الأخرى لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في مجتمع مزدهر وفعال ومنظم، ولكن التحدي يكمن في الإختيار بعناية ليس فقط مستوى معدلات الضرائب ولكن أيضاً القاعدة الضريبية، حيث تحتاج الحكومات أيضاً إلي تصميم نظام امتثال ضريبي لا يثني دافعي الضرائب عن المشاركة، وتظهر أرقام المؤسسات الدولية أن إجمالي مساعدات التنمية على مستوى العالم تبلغ 130 مليون دولار سنويا يذهب 27 مليون دولار منها لأفريقيا بينما تخسر الأخيرة وحدها 90 مليون دولار سنويا نتيجة الممارسات الضريبة الخاطئة. وتُعد الضريبة من المصادر المالية الرئيسة وتعاطم دورها الإيرادي في الأنظمة المالية المعاصرة وإحدى ركائز التمويل لبعض الدول لحاجتها المتزايدة من الموارد المالية للمساهمة والمساعدة في تفعيل الدور الخدمي من أجل تحقيق محاور التنمية المستدامة، إلا أن التهرب الضريبي قد ألحق ضرراً في الإيرادات العامة للدولة بحيث أصبحت هذه الدول عاجزة عن الوفاء والنهوض بالتزاماتها وواجباتها الحتمية تجاه المجتمع. حيث تهتم الدراسة بتقديم التوعية للمكلفين بماهية التهرب الضريبي والحد منه، وإنسجاماً مع الفكر الضريبي بمنح الإعفاءات والتنزيلات وتطبيق الأسعار التي تتلاءم مع حالة المكلف للوصول إلى إلتزام ضريبي يتفاعل النظام الضريبي مع متطلبات السوق كي يُساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### المشكلة: Problem

تتمثل مشكلة الدراسة في ظهور العديد من حالات التلاعب في الإقرارات الضريبية المقدمة للإدارات الضريبية بُغية التحايل والتهرب من الوفاء بالإلتزامات المالية تجاه الدولة، مما يترتب

عليه تقليل أو فقدان الحصيصة الضريبية وبالتالي يُخلف الآثار على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث تكمن مشكلة الدراسة الرئيسة في قياس الأثر الذي يُخلفه التهرب الضريبي في تحقيق الحصيصة الضريبية.

بناءً على ما سبق تمت صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. عدم إمتثال المكلفين بملاء الإقرارات الضريبية وفقاً للتشريعات الضريبية.
2. عدم ثقة الإدارة الضريبية بالإقرارات التي يقدمها المكلفين.
3. التهرب الضريبي يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### **الفرضيات: Hypotheses**

قامت الدراسة بتضمين مجموعة من المتغيرات المتعلقة بمحاور الدراسة كالآتي:

1. توجد ممارسات من المكلفين بملاء الإقرارات الضريبية مخالفة للتشريعات الضريبية.
2. لا تعكس الإقرارات الضريبية التي يقدمها المكلفين حقيقة الوضع المالي للمكلف.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي والتنمية المستدامة.

### **الأهداف: Aims**

سعت الدراسة إلى بلوغ الأهداف الآتية:

1. تسليط الضوء على بيئة النظام الضريبي السوداني.
2. معرفة مدى إدراك المكلفين بالتهرب الضريبي والحد منه.
3. ربط العلاقة بين التهرب الضريبي والتنمية المستدامة.

### **الأهمية: Importance**

بيان الإطار المفاهيمي للضريبة وطبيعة النظام الضريبي، حيث أن كفاءة أي نظام ضريبي، لا يتوقف على قيمة ما يُفرض من الضرائب، بل بنسبة ما يتم تحصيله من هذه الضرائب وتقديم خدمات التنمية.

### **أولاً: العلمية: Senesce**

1. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الضرائب بصفقتها أحد المصادر المهمة لتمويل الخزينة العامة للدولة في ظل العمل وفقاً للتشريعات الضريبية لما تقتضيه من تفعيل السياسات المهنية.
2. الكشف عن مواطن الضعف في التشريعات الضريبية.
3. التعرف على الدور الذي تلعبه التشريعات الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي.

### **ثانياً: العملية: Practical**

1. المساهمة في الرقابة على مكلفي الضرائب وفقاً لمعايير التحاسب الضريبي.
2. مساعدة الإدارات الرقابية والتنفيذية في تفعيل التشريعات الضريبية.
3. حث المكلفين بأهمية الضرائب ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

### **المنهجية: Methodology**

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج التي تتوافق مع طبيعة هذه الدراسة، إضافة إلى إستخدام الصيغ الرياضية المتمثلة في توضيح المفاهيم المتعلقة بالجانب التحليلي الإحصائي.

## الأداة: Tool

لأغراض جمع البيانات من مصادرها الأولية وإختبار فرضيات الدراسة قام الباحثان بتصميم أداة الدراسة متمثلة في الإستبانة كمصدر أول، بينما مثلت الكتب والمجلات العلمية والرسائل الجامعية مصادراً ثانوية.

## المجتمع والعينة: Sampling

عينة مأخوذة من مموليين المراكز الضريبية الموحدة بالخرطوم - السودان خلال الفترة ما بين 2024-2025

## الحدود: Localizations

الزمانية: 2024-2025

المكانية: ولاية الخرطوم - السودان.

الموضوعية: الحصيلة الضريبية، التهرب الضريبي، التنمية المستدامة.

البشرية: المكلفين بالمراكز الضريبية الموحدة.

## العبارات: Phrases

لأغراض هذه الدراسة، يكون للعبارات أدناه المعنى الدلالي المبيّن أمام كل منها:

1. **الحصيلة الضريبية:** ما يجمع من أموال من ممولي الضرائب لتغطية النقات العامة للدولة.
2. **التهرب الضريبي:** التحايل على القانون من أجل دفع أو عدم دفع المبالغ التي تساهم في الخدمات العام للدولة.
3. **التنمية المستدامة:** الإستخدام الأمثل لجميع المصادر البيئية لتقديم حياة أفضل للمستفيدين.

## الهيكل: Framework

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور على النحو الآتي: المحور الأول الإطار العام، المحور الثاني الضرائب، المحور الثالث التنمية المستدامة، المحور الرابع الدراسة الميدانية.

## ثانياً: الدراسات السابقة: Review of Literature

هنالك عدد من الدراسات التي تناولت الموضوعات ذات الصلة بموضوع الدراسة كما يود الباحثان أن يؤكد أن الهدف الرئيس من تناول الدراسات السابقة هو عرض المقارنات، وبغرض الدراسة التحليلية لها بما يخدم موضوع الدراسة وأهدافها، ومن خلال الإطلاع على الفكر المحاسبي فيما يخص موضوع الدراسة يمكن عرض الدراسات السابقة على النحو الآتي:

**إديدر (2025م):** تلخصت مشكلة الدراسة في تأثير التنمية المستدامة من خلال تأثير التهرب الضريبي الدولي للشركات على الحصيلة الضريبية، التي يفترض إستغلالها لتمويل مختلف أهداف التنمية المستدامة، ومدى الإعتماد على الإحصائيات المتعلقة بأثر التهرب الضريبي الدولي للشركات على الحصيلة الضريبية، وكذلك الأرباح التي يتوجب إخضاعها.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التهرب الضريبي الدولي للشركات على التنمية المستدامة، وتم التوصل إلى أن قيمة الأرباح المحولة للجانب الضريبية بفعل ظاهرة التهرب الضريبي الدولي للشركات مسيطرة للأرباح الإجمالية المحققة من طرف الشركات الأجنبية، كما تم التأكيد على

ضرورة تكثيف التنسيق الضريبي الدولي لتقريب الممارسات الضريبية بين الدول، والعمل على إشراك أكبر عدد ممكن من الدول في مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

#### **خليف (2024):**

تناولت مشكلة البحث محاولة بناء نموذج محاسبي لمعالجة مشكلة تآكل الوعاء الضريبي، حيث تناول آليات السياسات الضريبية المحلية والدولية وأثرها على الفجوة الضريبية، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها السياسات الضريبية التي تؤثر على تآكل الوعاء هي سياسة التخطيط والتجنب الضريبي، التهرب الضريبي، بالإضافة إلى سياسة تسعير التحويلات بين الأطراف المرتبطة، بالإضافة إلى أن أكثر المعالجات الضريبية التي تؤدي إلى تآكل الوعاء هي استخدام الشركات إضمحلال قيمة الأصول بدلا من تكوين المخصصات، كما أن تآكل الوعاء الضريبي يكون له تأثير كبير على إنخفاض التنمية المستدامة بإبعادها المختلفة.

وأوصى البحث بتنفيذ اتفاقيات برنامج تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح BEPS من قبل المنشآت عالمية النشاط ومصلحة الضرائب للحد من تآكل الوعاء الضريبي، كما اوصى البحث بوضع قواعد لتبادل المعلومات بين الإدارات الضريبية.

#### **العنزي (2023):**

كانت مشكلة الدراسة في مدي فعالية المعالجة التشريعية لوسائل الإثبات المتبعة أمام القضاء لإثبات جريمة التهرب الضريبي، وما يطلبه ذلك من بيان أركان هذه الجريمة، وتبرز أهمية الدراسة بإعتبار أهمية دور الضرائب في تنفيذ السياسات المالية والخطط الاقتصادية للدولة وكذلك ندرة الدراسات القانونية التي تناولت موضوع الإثبات في قضايا التهرب الضريبي.

كانت اهم نتائج الدراسة في كون المشرع للهيئة الضريبية إستخدم كافة طرق الإثبات في إثبات ونسب التهرب الضريبي إلي مرتكبيها، وجاءت اهم التوصيات في أن عقوبة الغرامة لا تلائم جرائم التهرب الضريبي منفردة إذ يجب إقرانها بعقوبات بديلة كالحبس والسجن.

#### **عبدالله وكاظم (2023):**

كانت مشكلة الدراسة تتعلق بعلاقة الإرتباط بين الضريبة البيئية وتنمية البعد الإجتماعي المستدام، حيث تعتبر الضريبة البيئية أداة في تعزيز التنمية المستدامة وفقا لأبعادها الإقتصادية والاجتماعية والبيئية عن طريق تطبيق التشريعات والتعليمات الخاصة بحماية البيئة، وان فرض ضريبة بيئية سيكون لها لأثر الواضح في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة والمتمثلة بالبعد الإجتماعي، خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من ابرزها ان فرض الضريبة البيئية يساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة في مختلف ابعادها فهي تقلل من نسب التلوث البيئي، وتقضي على الفقر والبطالة، لذا يتطلب العمل على تعديل قانون الضريبة وتضمينه مادة معنية بالضريبة بيئية.

#### **عبد المحمدي (2022م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في تسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد العراقي كالبطالة العجز الدائم في الموازنة العامة والتضخم وإنخفاض النمو الإقتصادي والمحافظة على الثروة النقدية للدولة من خلال التوسع في تجريم التهرب الضريبي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على

آثار التهرب الضريبي في ضريبة القيمة المضافة، وتوصلت الدراسة إلى أن التهرب من ضريبة القيمة المضافة يعتبر من الجرائم التي تمس المجتمع ككل ويؤثر على حركة التجارة في الدولة وعلي وجه الخصوص عندما لا يلامس القانون الضريبي النافذ المتغيرات المستجدة في إقتصاديات السوق.

**محمد وداؤد(2022م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في إجراءات وعوامل وإستجابة الحصر الضريبي ومدى إستعداد الهيئة العامة لتطبيقها.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على إجراءات الحصر الضريبي وكيفية تفعيلها لمعالجة ظاهرة إنخفاض الحصلة الضريبية بأبعادها المتمثلة في (تفعيل أساليب المسح الميداني، المعلومات التي تُقدمها الجهات الساندة والتنسيق بين ضريبيتي الدخل والعقار) لزيادة الإيرادات الضريبية. خلصت إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لإجراءات الحصر الضريبي في زيادة الإيرادات الضريبية.

**عباس (2021م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في أثر الوعي الضريبي على الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر المكلفين. هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دراسة القوانين الضريبية وإمكانية تعديلها لمواكبة الأبحاث الإقتصادية السائدة للحد من التهرب الضريبي. توصلت إلى أن مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين كبير وهذا ساهم في الحد من التهرب الضريبي. أوصت العمل على تعديل وسن قوانين ضريبية تتلاءم مع الأوضاع الإقتصادية والسياسة.

**الياسري (2019م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الإفصاح المحاسبي لدى بعض إدارات الشركات عند إعدادها وعرضها للتقارير المالية المقدمة للسلطة الضريبية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في رفع الإيرادات الضريبية من خلال التصريح بالنشاط الحقيقي للشركة، توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في الإفصاح المحاسبي لدى بعض الشركات عند إعدادها وعرضها للتقارير المالية المقدمة للسلطة الضريبية، أوصت الدراسة بتقوية الإفصاح المحاسبي في إعداد وعرض القوائم المالية المقدمة للسلطة الضريبية من قبل مراقب الحسابات.

**نجم (2019م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في صياغة إستراتيجية لإدارة مخاطر الإمتثال الضريبي، هدفت الدراسة إلى بناء أتمودج لإدارة مخاطر الإمتثال الضريبي يُحاكي النماذج التي تبنتها الإدارات الضريبية في الدول المتقدمة للنهوض بواقع الإمتثال الضريبي ومن ثم واقع الإيرادات الضريبية، توصلت الدراسة إلى تصنيف المكلفين وفقاً لسلوكياتهم تجاه الإمتثال الضريبي؛ يُمكن من تحديد إيهما أكثر خطورة، أوصت الدراسة بضرورة تبني إستراتيجية لإدارة تلك السلوكيات التي تُمثل مخاطر الإمتثال الضريبي من قبل الهيئة العامة للضرائب، للوصول إلى المستوى الذي يُحقق أعلى إمتثال طوعي للمكلفين.

**العنابي (2018م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توافر العدالة في توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين زاد من التهرب الضريبي، هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير متبادل بين وجود العلاقات الرابطة بين

تنمية عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، توصلت الدراسة إلى غياب الشفافية والإنصاف وعدم مراعاة المقدرة المالية للمكلف الإقتصادية والتميز والتحيز أو عدم إستقرار القوانين أو الضغط الضريبي المرتفع أدى إلى التهرب الضريبي، أوصت الدراسة أن تأخذ السلطة المالية بعين الإعتبار مصلحة المكلف فضلاً عن مصلحة السلطة المالية عند إصدار الضوابط السنوية.

## **المحور الثاني الضرائب:**

### **أولاً: الضريبة:**

#### **الضريبة:**

فريضة إلزامية يلتزم بها المكلف سواء كان شخصاً طبيعياً (فرداً) أم شخصاً معنوياً (منشأة) بأدائها إلى السلطة المالية (الدولة) تبعاً لمقدرته على الدفع دون مقابل ودون الدراسة عن المنافع التي تعود على المكلف من خلال تغطيتها للنفقات العامة في سبيل أداء الخدمات التي تؤديها الدولة ضمن فلسفتها السياسية (أحمد، 2012م ص 100).

أي يمكن القول بأنها علاقة تكاملية ترابطية.

#### **ثانياً: القواعد التي تحكم فرض الضريبة:**

وهي قواعد (العدالة، اليقين، الملائمة، الإقتصاد) التي ينبغي على المشرع مراعاتها عند فرض الضرائب، وتنبع أهميتها من ضرورة التوفيق بين مصلحة المكلف والدولة على حد سواء حيث تمثل الدستور العام الذي تخضع له القواعد القانونية التي تنظم الضرائب وتحترمها الدولة عند فرضها للضرائب، وهذا ما يخفف من ثقل هذه الأعباء ويجعلها مقبولة لدى الأفراد كما أن الإخلال بها يشير إلى التقول بالظلم والتعسف في إستعمال هذا الحق (خطاب، 2010م ص 33). يجب أن تكون التشريعات والقوانين سلسلة وذات مرونة في الفهم والتطبيق ويوافق عليها المكلف والديوان.

#### **ثالثاً: المدخل الضريبي:**

مراعاة الاختلاف القائم بين معايير الإعتراف بالإيراد لأغراض المحاسبة الضريبية وبين المعايير المتعلقة بالإعتراف بالمفاهيم الأخرى للربح (مطر والسويطي، 2012م، ص 83).

#### **رابعاً: مقومات النظام الضريبي: (خطاب، 2010م، ص:ص 24-21)**

1. الإدارة التشريعية: تختص بتحديد الوعاء الضريبي وسعر الضريبة وتحصيلها.
  2. الإدارة التنفيذية: يُعنى بها تنفيذ القانون الضريبي وتقديم التفسيرات في حالة عدم وضوح أنظمة الضرائب.
  3. الجهاز القضائي: يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة التنفيذية.
  4. المكلفون: يُعتبروا من أهم مقومات النظام الضريبي لذا يجب أن يتمتعوا بالوعي الضريبي الكافي.
- يرى الباحثان أن المقومات السابقة مكتملة بعضها البعض؛ أي أنها تُعتبر أعمدة النظام الضريبي المرن.

### خامساً: التهرب الضريبي:

قيام المكلف الخاضع للضريبة بعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة المترتبة على دخله أو ثروته أو على أي واقعة أخرى منشئة للضريبة، من خلال إستعمال طرق وأساليب غير مشروعة بحكم القانون بسوء النية وممارسة الغش والخداع (قري، 2011م، ص 216).  
عدم سداد الإلتزام المالي أو العيني للدولة لتغطية نفقاتها العامة لتحقيق حد الإكتفاء الذاتي للمجتمع.

### سادساً: أنواع التهرب الضريبي: (عبدالغفور 2005م، ص 14)

1. المشروع: يقصد به تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة إستفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هنالك مخالفة للنصوص القانونية.

2. غير المشروع: هو تهرب مقصود من طرف المكلفين عن طريق مخالفتهم عمداً لقانون الضرائب، وذلك بتقديم إقرارات مضللة.

### سابعاً: أسباب التهرب الضريبي: (قري، 2011م، ص: ص 221-218).

تعتبر الثقة بين المكلف والجهات الضريبية جزءاً من الثقة بين الدولة والمواطن، فمتلقي الخدمة الذي يؤمن بأن الإنفاق الحكومي هو إنفاق رشيد وعادل ونزيه، يكون أقرب إلى الإلتزام بواجباته الضريبية، أما عند فقدان الثقة فالمكلف حسب وجهة نظر مأمور التقدير غالباً ما يكون متهماً لأنه يقوم بإخفاء بعض مصادر دخله.

الأسباب أعلاه من شأنها المساعدة في عملية عدم الإلتزام الطوعي بدفع الإستقطاع المتفق عليه للمساعدة في عملية التنمية.

### ثامناً: آثار التهرب الضريبي:

تقويضاً لفعالية تلك السياسات في تحقيق أغراضها المالية والاقتصادية والاجتماعية ومن المعلوم أنه كلما زاد حجم التهرب الضريبي زادت آثاره السلبية على كافة النواحي.  
نتيجة التحايل الضريبي؛ تفاقم الأزمات الحياتية من مسيرات الحياة اليومية (صحية، بيئية، تعليمية وغيرها).

### تاسعاً: وسائل مكافحة التهرب الضريبي:

إن مسؤولية التهرب وتبعاتها تقع على عاتق كل من الإدارة الضريبية والمكلف، فالإصلاح الضريبي يمكن أن يحد من التهرب الضريبي، حيث يتم بالعمل على منع وقوعه وعلى معاقبة مرتكبيه.

مرونة القوانين وتسهيل عمليات السداد من شأنها الحد من التهرب الضريبي.

تختلف وسائل وطرق المكافحة تبعاً للنظام الضريبي ولكل ضريبة، حيث تسعى الدولة إلى مكافحة التهرب بشتى سبله بالوسائل الممكنة والمتاحة، منها:

1. العمل على إيجاد جهاز ضريبي منظم ومتفهم وقادر على التطبيق الصحيح للقانون.

2. تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

3. لمس وظهور الآثار الإيجابية للتنمية على الواقع.

4. مراجعة التشريعات الضريبية وقياس مدى ملاءمتها لظروف المكلفين والدولة معاً.

### المحور الثالث: التنمية المستدامة

#### أولاً: التنمية المستدامة:

هي الإستعمال الأمثل والفَعَال لجميع المصادر البيئية، الحياة الإجتماعية والإقتصادية لتلبية حاجيات الحاضر مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

ويُمارس هذا النوع من التنمية سعياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف النواحي، ويُشترط في هذه التنمية أن تتماشى معيات مع الحاضر من خلال تلبية إحتياجاته ومتطلباته للإستفادة منها مستقبلاً (بدوي والبتاجي، 2012م، ص:ص 17-21).

#### ثانياً: خصائص التنمية المستدامة:

1. مُراعاة حقوق الأجيال اللاحقة والحفاظ عليها فيما يتعلق بالموارد الطبيعية.
  2. تركيز الاهتمام على المحيط الحيوي، ومحتوياته كافة.
  3. إيلاء الطبقة الفقيرة الاهتمام البالغ وجعلهم مقاماً مُستهدفاً من أهداف التنمية المستدامة.
  4. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- السمات السالفة الذكر من شأنها النهوض والرُّقي بالمجتمعات ومن ثمّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### ثالثاً: محاور التنمية المستدامة: (محارب، 2011م، ص:ص 98-100)

1. البيئي: بضرورة ترشيد إستهلاك الموارد الناضبة؛ بمعنى الحفاظ على الأصول الطبيعية والإهتمام بها قدر الإمكان.
2. الاقتصادي: تُركّز التنمية المستدامة على الناحية الاقتصادية في البلدان الغنية؛ سعياً إلى تخفيض مستويات الإستهلاك في الطاقة والموارد الطبيعية.
3. الاجتماعي: تُعدّ البشريّة محطّ إهتمام كبير إذ تتطلع التنمية إلى تحسين مستويات الرّعاية الصحيّة والتعليميّة.
4. التكنولوجي: يعدّ البعد التكنولوجي هدفاً تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقه بسرعة فائقة؛ لمواكبة تقدمات المجتمعات الصناعيّة.

#### رابعاً: معوقات التنمية المستدامة (الطويل، 2016م، ص:ص 86-83):

1. تكدّس الديون والفقير: حيث تستنزف الديون التي تتكبدها الدول أكثر من نصف الدّخل القومي لها، ممّا يتسبب بالفقر للشعوب.
2. إنعدام عنصري الأمن والأمان: تُعدّ الحروب الداخلية مع غياب الأمن أمراً مُستنزفاً للأموال في الدّول التي تعاني من سباق التسلّح والحروب الداخلية.
3. تدني مستويات الإمكانيات التقنية والخبرات الفنيّة وتراجعها: نظراً لتوجّه العقول المفكّرة في الدول إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة، ويعود الأمر السالب على خطط التنمية.

4. سوء الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة بين فئات المجتمع: إذ يساهم ذلك في إضعاف التنمية الاقتصادية.

5. الانفجار السكاني: حيث يتسبب النمو السكاني الكبير بإرهاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### خامساً: تحقيق التنمية المستدامة: (موسى، 2009م، ص:ص 29-24)

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لا بُدَّ من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك إستعداد لدى

المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز إعتادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة الضريبية من فهم للحقوق والواجبات والمساهمة الفاعلة نحو مجتمع يقوم بسداد الإلتزامات الضريبية الملقاة على عاتقه عن تراضٍ وطوعية ومن ثم تحقيق الإستقرار بشتى صورته.

#### المحور الرابع الدراسة الميدانية:

1. أدوات جمع البيانات: لأغراض جمع البيانات وإختبار فرضيات الدراسة قام الباحثان بتصميم أداة الدراسة متمثلة في الإستبانة.

2. مجتمع الدراسة: عينة من المكلفين بالمراكز الضريبية الموحدة بالخرطوم - السودان

3. عينة الدراسة: عينة غير عشوائية إختيرت بطريقة العينة القصدية حيث إختار الباحثان أفراد العينة حسب ما راؤهُ مناسباً لتحقيق هدف معين (علّام 2007، ص 142) حيث تم إختيار (45) مبحوثاً من عينة من المكلفين بالمراكز الضريبية الموحدة بالخرطوم داخل ولاية الخرطوم، وتم إسترداد (45) أي بنسبة 100 %.

ثالثاً: إختبار فروض الدراسة:

قبل التحقق من فرضيات الدراسة يجب معرفة الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات والحزمة الإحصائية المستخدمة في التحليل وهي:

التوزيع التكراري	النسب المئوية	مقياس ليكرت الخماسي	إختبار مربع كاي	الوسط الحسابي المرجح
------------------	---------------	---------------------	-----------------	----------------------

للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS والذي يشير إختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for Social Sciences . حيث أنه تم التعبير عن رأي المبحوثين (أفراد العينة) على العبارات بأوزان مرجحة، وذلك لتحويل المتغيرات الأسمية إلى متغيرات كمية، حتى يصلح التعامل معها إحصائياً وفقاً للجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) يوضح الأوزان والرأي وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

الأوزان	الرأي
5	أوافق بشدة
4	أوافق
3	محايد
2	لا أوافق
1	لا أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

تم حساب الوسط الحسابي المرجح (الفرضي) لتحديد إتجاه رأي أغلبية أفراد العينة المبحوثين للعبارة المحددة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. حسب قيمة الوسط المرجح. واستخدم الباحثان اختبار مربع كاي لتحقيق من صحة العبارات والفرضيات من خلال اختبار الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (2) يوضح إتجاه رأي الأغلبية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

الاتجاه	المتوسط المرجح
لا أوافق بشدة	من 1 الي 1.79
لا أوافق	من 1.80 الي 2.59
محايد	من 2.60 الي 3.39
أوافق	من 3.40 الي 4.19
أوافق بشدة	من 4.20 الي 5

المصدر: إعداد الباحثان ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

الفرض الأول: توجد ممارسات من المكلفين بملاءة الإقرارات الضريبية مخالفة للتشريعات الضريبية.

الجدول رقم (3) التالي يوضح التوزيع التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي المرجح وإتجاه رأي الأغلبية وقيمة اختبار كاي تربيع وقيم كاي تربيع الإحصائية ومستوى الدلالة الإحصائية لعبارات الفرض الأول.

م	العبارة	مستوى الموافقة					الوسط الحسابي	اتجاه رأي الأغلبية	قيم كاي تربيع	القيم الاحتمالية لكاي تربيع	مستوى الدلالة
		لاوافق بشدة	لاوافق	محايد	وافق بشدة	وافق					
1	مبدأ المكلفون الإقرارات الضريبية بصورة سليمة .	32	11	1	-	1	4.62	أوافق بشدة	56.95	0.000	لهادلالة إحصائية
		النسبة	71.1 %	24.4 %	2.2 %	2.2 %					
2	مبدأ المكلفون الإقرارات الضريبية وفقاً للقا نون .	32	6	3	4	-	4.46	أوافق بشدة	51.44	0.000	لهادلالة إحصائية
		النسبة	71.1 %	13.3 %	6.7 %	8.9 %					
3	الإقرارات الضريبية المقدمة تعكس طبيعة النشاط .	33	9	2	1	-	4.64	أوافق بشدة	59.44	0.000	لهادلالة إحصائية
		النسبة	73.3 %	20 %	4.4 %	2.2 %					
4	الإقرارات المخالفة للتشريعات تخضع للمسألة القانونية .	31	11	3	-	-	4.62	أوافق بشدة	27.73	0.000	لهادلالة إحصائية
		النسبة	68.9 %	24.4 %	6.7 %	-					
5	تعقيد الإجراءات يؤدي إلى عدم ملاء الإقرارات الضريبية	26	8	8	3	-	4.26	أوافق بشدة	27.26	0.000	لهادلالة إحصائية
		النسبة	57.8 %	17.8 %	17.8 %	6.7 %					
6		إختبار الفرضية ككل					4.25	أوافق بشدة	16.15	0.003	لهادلالة إحصائية

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

يلاحظ من جدول النتائج (3) أن جميع أفراد العينة يوافقون بشدة على كل عبارات الفرض الأول وفقاً لقيمة الوسط الحسابي المرجح. وأن جميع العبارات لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %، وذلك لأن القيمة الإحتمالية المقابلة لكل عبارة على حد أقل من مستوى المعنوية 5 %، ويلاحظ كذلك أن الفرضية ككل لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % وفقاً لإختبار مربع كاي وذلك لأن القيمة الإحتمالية المصاحبة لإختبار الفرضية تساوي (0.003) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5 %، عليه فإن الفرضية لها دلالة إحصائية لصالح موافقون بشدة وهذا يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات المكلفين بملاء الإقرارات الضريبية والتشريعات الضريبية.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإقرارات الضريبية التي يقدمها المكلفين وحقيقة الوضع المالي للمكلف.

الجدول رقم (4) التالي يوضح التوزيع التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي المرجح وإتجاه رأي الأغلبية وقيمة إختبار كاي تريبع وقيم كاي تريبع الإحتمالية ومستوى الدلالة الإحصائية لعبارات الفرض الثاني.

م	العبارة	التكرار	مستوى الموافقة					النسبة	الوسط الحسابي	اتجاه رأي الاغلبية	قيم كاي تريبع	القيم الاحتمالية لكاي تريبع	مستوى الدلالة
			لا وافق بشدة	لا وافق	محايد	وافق	وافق بشدة						
1	يتم تقديم الإقرارات الضريبية طواعية من قبل المكلفين.	التكرار	25	11	6	2	1	55.6 %	4.26	أوافق بشدة	42.44	0.000	لها دلالة إحصائية
		النسبة	24.4 %	13.3 %	4.4 %	2.2 %							
2	مُهلأ الإقرارات الضريبية من قبل مختصين.	التكرار	12	21	10	2	-	26.7 %	3.95	أوافق	16.24	0.001	لها دلالة إحصائية
		النسبة	46.7 %	22.2 %	4.4 %	-							
3	تعكس الإقرارات الضريبية الموقف المالي.	التكرار	13	20	8	4	-	28.9 %	3.93	أوافق	12.68	0.005	لها دلالة إحصائية
		النسبة	44.4 %	17.8 %	8.9 %	-							
4	تُقدم الإقرارات الضريبية تجنباً للمسألة القانونية.	التكرار	22	19	4	-	-	48.9 %	4.40	أوافق بشدة	12.40	0.002	لها دلالة إحصائية
		النسبة	42.2 %	8.9 %	-	-							
5	فقرات الإقرارات الضريبية واضحة للمكلفين.	التكرار	16	12	16	1	-	35.6 %	3.95	أوافق	13.40	0.004	لها دلالة إحصائية
		النسبة	26.7 %	35.6 %	2.2 %	-							
6			إختبار الفرضية ككل						4.09	أوافق	19.25	0.001	لها دلالة إحصائية

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

يلاحظ من جدول النتائج (4) أن أفراد العينة يوافقون بشدة على عبارتان (الأولى والرابعة) ويوافقون فقط علي باقي العبارات، وذلك وفقاً لقيمة الوسط الحسابي المرجح. وأن جميع العبارات لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %، وذلك لأن القيمة الإحصائية المقابلة لكل عبارة على حدة أقل من مستوى المعنوية 5 %، ويلاحظ كذلك أن الفرضية ككل لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % وفقاً لإختبار مربع كاي وذلك لأن القيمة الإحصائية المصاحبة لإختبار الفرضية تساوي (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5 %، عليه فإن الفرضية لها دلالة إحصائية لصالح موافقون وهذا يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإقرارات الضريبية المقدمة من المكلفين والوضع المالي للمكلف.

### الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي والتنمية المستدامة.

الجدول رقم (5) التالي يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي المرجح وإتجاه رأي الأغلبية وقيمة إختبار كاي تريبع وقيم كاي تريبع الإحصائية ومستوى الدلالة الإحصائية لعبارات الفرض الثالث.

م	العبرة	مستوى الموافقة					الوسط الحسابي	اتجاه رأي الأغلبية	قيم كاي تريبع	القيم الاحتمالية لكاي تريبع	مستوى الدلالة
		لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة					
1	تُساهم الضرائب في تنمية المجتمع.	-	2	6	17	20	4.22	أوافق بشدة	13.40	0.004	لها دلالة إحصائية
		-	4.4 %	13.3 %	37.8 %	44.4 %	النسبة				
2	توجد جدولة في سداد الضرائب.	-	1	6	18	20	4.26	أوافق بشدة	12.80	0.000	لها دلالة إحصائية
		-	2.2 %	13.3 %	40 %	44.4 %	النسبة				
3	التهرب الضريبي يؤثر سلباً على التنمية المستدامة.	-	-	1	14	30	4.64	أوافق بشدة	22.64	0.000	لها دلالة إحصائية
		-	-	2.2 %	31.1 %	66.7 %	النسبة				
4	الإنفاق الحكومي للإيرادات الضريبية يحد من التهرب الضريبي.	-	-	8	20	17	4.20	أوافق بشدة	28.13	0.000	لها دلالة إحصائية
		-	-	17.8 %	44.4 %	37.8 %	النسبة				

م	العبرة	مستوى الموافقة					الوسط الحسابي	اتجاه رأي الأغلبية	قيم كاي تريبع	القيم الاحتمالية لكاي تريبع	مستوى الدلالة
		لا وافق بشدة	لا وافق	محايد	وافق	وافق بشدة					
5	يُساعد الإعفاء الضريبي على الحد من التهرب الضريبي.	التركرار	-	5	7	16	17	4.00	أوافق بشدة	5.20	0.075
		النسبة	-	11.1 %	15.6 %	35.6 %	37.8 %				
6		إختبار الفرضية ككل					4.26	أوافق بشدة	22.54	0.000	لها دلالة إحصائية

المصدر: إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

يلاحظ من جدول النتائج (5) أن جميع أفراد العينة يوافقون بشدة كل عبارات الفرضية، وذلك وفقاً لقيمة الوسط الحسابي المرجح. وأن جميع العبارات لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %، وذلك لأن القيمة الإحصائية المقابلة لكل عبارة على حدٍ أقل من مستوى المعنوية 5 %، ما عدا العبارة الخامسة ليس دلالة إحصائية لصالح موافقون بشدة، أي أنه لا يساعد الإعفاء الضريبي من التهرب الضريبي. ويلاحظ كذلك أن الفرضية ككل لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % وفقاً لإختبار مربع كاي وذلك لأن القيمة الإحصائية المصاحبة لإختبار الفرضية تساوي (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5 %، عليه فإن الفرضية لها دلالة إحصائية لصالح موافقون بشدة. وهذا يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي والتنمية المستدامة.

#### رابعاً: النتائج والتوصيات:

من خلال الإطار النظري وإختبار الفروض ونتائجها توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

الآتية:

#### النتائج:

1. توجد علاقة طردية جيدة بين ممارسات المكلفين مهلاء الإقرارات الضريبية والتشريعات الضريبية.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي والتنمية المستدامة.
3. تتأثر التنمية المستدامة بالوضع المالي للمكلف.
4. تعكس الإقرارات الضريبية التي يقدمها المكلف طبيعة النشاط.
5. يحد الإنفاق الحكومي السليم للإيرادات الضريبية من التهرب الضريبي.
6. تكوين قوانين صارمة بناءً على الممارسات الضريبية.
7. يحد التهرب الضريبي من التنمية المستدامة.

## التوصيات:

1. الإلتزام بتطبيق لوائح ملء الإقرارات الضريبية.
2. الحد من التناقض بين التهرب الضريبي والتنمية المستدامة.
3. مرونة تطبيق القوانين الضريبية يشجع المكلفين بالسداد الطوعي للضرائب.
4. توعية المكلف بأهمية الكشف الحقيقي لطبيعة النشاط.
5. تطبيق أبعاد التنمية المستدامة من قبل الدولة..
6. الإهتمام بتكوين القوانين وفقاً للتشريعات المهنية.
7. التوعية بأبعاد التنمية المستدامة يشجع المكلفين بعدم التهرب الضريبي.

## المصادر والمراجع:

- (1) إحسان شمران الياسري، أثر الإفصاح المحاسبي في كفاءة أداء السلطة الضريبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14 العدد 48، 2019م.
- (2) أحمد جمال الدين موسى، إقتصاد المستقبل والإصلاح المؤسسي، مجلة العربي، العدد (602) يناير 2009م.
- (3) جهاد محمد عباس، أثر الوعي الضريبي على الحد من التهرب الضريبي، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد (10) العدد (3)، 2021م.
- (4) حسين عاشور جبر العتاي، التخطيط للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تنمية عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين، مجلة دراسات مالية ومحاسبية المجلد (13) العدد (44) الفصل الثالث، 2018م.
- (5) دعاء مؤيد نجم، صياغة إستراتيجية إدارة مخاطر الإمتثال الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14 العدد 46، 2019م.
- (6) رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، المكتبة القانونية، بغداد، 2012م.
- (7) صالح حامد محمد علي، مزمل عوض طه أحمد، دور جودة التحاسب الضريبي في إكتشاف التطويع المصطنع للأرباح، 2014م.
- (8) صائب عبدالله الطويل، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م.
- (9) عبد الغفور، حسام فايز، الوسائل التي تبناها قانون ضريبة الدخل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، بحث جامعي غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005م.
- (10) عبدالعزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011م.
- (11) عبدالمجيد قري، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م.
- (12) عبيد خيون الخفاجي، الإعفاءات الضريبية وأثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد (12) العدد (41) الفصل الرابع، 2017م.
- (13) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007م.
- (14) رجاء محمود علّام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دار النشر للجامعات، ط 3، القاهرة، 2007م.
- (15) محمد عباس بدوي، يسري محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، 2012م.
- (16) محمد فخري محمد، إيمان حسين داؤد، تفعيل إجراءات الحصر الضريبي ودورها في زيادة الإيرادات الضريبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 17 العدد 60، 2022م.
- (17) محمد مطر، مرسي السويطي، التّأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، ط 3، الأردن 2012م.

- (18) نضال رؤوف أحمد، التخطيط الضريبي وأثره على الإستثمار، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد (13) العدد (43) الفصل الثاني، 2018م.
- (19) مصطفى إيدير، أثر التهرب الضريبي الدولي للشركات على التنمية المستدامة، مجلة جامعة فزان العلمية، العدد رقم (2025 -ISSN 2958-7646)، عدد خاص بالموتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية، 2025.
- (20) شمس العنزي، طرق إثبات التهرب الضريبي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد رقم 59 الإصدار السادس، (5798-ISSN 2663)، 2023.
- (21) احمد محمد عبدالعزیز خليفة، نموذج مقترح لمعالجة مشكلة تأكل الوعاء الضريبي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة قناة السويس، مصر، المجلة العربية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 15، العدد رقم 4، أكتوبر 2024، الصفحات (5436-5480).
- (22) شكري رجب العشماوي، السياسة الضريبية المستدامة - الجزء الثاني، منشورات الدائرة المالية حكومة دبي، فبراير 2023.
- (23) حنان عبدالله حسن ربيع ومالك كاظم محمد، الضريبة البيئية ودورها في تنمية البعد الإجتماعي المستدام، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 18 العدد 65 سنة 2023، جامعة بغداد.
- (24) شامل سامي عواد عبد المحمدي، قراءة في آثار التهرب الضريبي على ضريبة القيمة المضافة، مجلة كلية المعارف الجامعية، المجلد 33 العدد رقم 2 سنة 2022، العراق.
- (25) عزمي أحمد يوسف خطاب، الضرائب ومحاسبتها، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م.